جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في سلطـــــــــــــــنة عمـــــــــــــــــان

"دراســـــــــــــة تحليلية "

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

(اقتصاد سياسي وتشريعات اقتصادية)

إعداد الباحث

عـــــلـــي بن عـــــبـدالله بن عـــــــــلي الغـــــــفـــــيلي

تحت إشراف الأستـــــــــــاذ الدكتـــــــــــــــور

إبـــــــــــراهيـــــــم عبـــــــــــد الله عبـــــد

الـــــــــــــرؤوف محـــــــــــــمـــــــــد

أستاذ قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

مقدمة

شهد العالم خلال العقديين الماضيين تحولات عديدة على مستوى ميزان القوى الاقتصادية العالمية، مع بروز العديد من الدول النامية والأسواق الناشئة كدول البريكس، وكذلك تنامي الانتقادات الموجهة للنظام الاقتصادي العالمي، وساهمت في تلك التحولات الأزمات الكبرى التي شهدها العالم وتأثر بها العديد من الدول، والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والمالية مثل الأزمة المالية الآسيوية في تسعينيات القرن الماضي وأزمة الغذاء العالمي والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وأزمات بعض دول أمريكا اللاتينية في مطلع الألفية، وإشكالية التغير المناخي والتي لازالت مستمرة، وصولا إلى أزمة جائحة كوفيد ١٩ أو كورونا. وقد صاحب ذلك تنامي الاهتمام والعناية بالسياسات التنموية من قبل المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وصولا إلى تبني الأخيرة أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥م.

في إطار هذه المتغيرات المتعددة والمتسارعة، فقد أصبح من المهم في كل دول العالم وعند وضع اجندتها الاقتصادية أن تضع الآليات والسياسات والقواعد اللازمة لتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي المسؤول بما يحقق الأهداف الوطنية ويلبي الخطط التنموية ويحافظ على الأمن القومي. حيث أن الدولة تستند في ممارستها للحق في تنظيم الاستثمار الأجنبي FDI Regulate to Right إلى ما يعرف "بسلطات الأمن العام"، والتي تقرها النظم الدستورية والقانون الدولي إلى جانب الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تعترف للدولة المضيفة بهذه السلطة والحق الكامل في تنظيم الاستثمار الأجنبي بما يحقق أهدافها الوطنية ويحمي مصالحها ويحفظ مواردها [١].

---

(١) د. معتز محمد أحمد حسين، تنظيم الاستثمار الأجنبي المستدام بين الفرص والتحديات في عصر أزمة "كوفيد – ١٩"، مقال في مجلة افاق اقتصادية معاصرة، العدد ٤، سنه ٢٠٢١م، ص ٥-٦.

ونظرا لزيادة الادوار الملقاة على عاتق الدول في العصر الحالي بالتوسع في الخدمات العامة والقيام بالكثير من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية وأيضا السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان والتي يجب لتغطية نفقاتها العامة الاعتماد على كثير من المصادر الداخلية والخارجية كالإعانات الدولية والقروض الخارجية، ونظرا لما لهذه المصادر من آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول من الاعتماد على الغير وارتفاع المديونيات والتي يقترن معها تزايد قيمة خدمة الدين العام، وقد تصل الدولة لمرحلة يصعب معها سداد هذه القروض والتي يكون أغلبها بمعدل فائدة مرتفع والذي يعتمد على تصنيف الدولة في المؤشرات الاقتصادية الدولية، ومقدراتها الاقتصادية الوطنية وامكانياتها المالية؛ عليه سعت اغلب الدول لإيجاد وسيلة أخرى افضل من القروض للحصول على راس المال من الخارج، واتجهت جميعها للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل ودعم الاقتصاد الوطني نظرا للفوائد الجمة لهذه الاستثمارات، فهي جالبة لرأس المال المقترن غالباً بالتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية والإدارية المتميزة، مما يساهم بشكل كبير في إقامة المشاريع الانتاجية والتي ستكون إضافة للاقتصاد وتحقق الكثير من المكاسب للدولة من رفع مستوى الدخل، وتشغيل وتوظيف المواطنين مما يساعد الدول في حل مشكلة البطالة، وكذلك تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، بالإضافة الى توفير العملات الأجنبية.

ومن هذا المنطلق سعت أغلب الدول لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار من خلال الإصلاحات الإدارية والمالية المختلفة وتفعيل دور الحوكمة من افصاح وشفافية وسيادة القانون، بالإضافة الى بذل الجهود لتذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب من اجل تسهيل إجراءات الاستثمار باستخراج التراخيص والتسجيل في مدة زمنية قصيرة وبدون تعقيدات إدارية، وقدمت كذلك الكثير من الحوافز والمزايا والضمانات اللازمة لاستقطاب هذه الاستثمارات ودخولها الى السوق المحلي.

وتتفق أغلب الآراء المتخصصة على أنه من أهم متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون هناك "بيئة ضريبية مواتية" حيث تكون الضرائب عاملاً مشجعاً للتوسع في الاعمال والنشاطات وجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال، حيث يتأثر العائد الصافي من الاستثمار الأجنبي بالنظام

الضريبي في كل من دولة الام والدولة المضيفة، كما تؤثر السياسات الضريبة على حوافز الدخول في الاستثمار كما يتأثر هذا العائد أيضا بطريقة تمويل هذا الاستثمار [٢].

أهمية الموضوع:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر غاية ومطلب تستهدف أغلب دول العالم الوصول اليها وتحقيق أكبر الأرقام منها، حيث أن التسابق في هذا المضمار هو تسابق حميم من اجل الحصول على راس المال الأجنبي وما يحمل معه من تكنولوجيا وخبرات فنية وادارية وما ينتجه من فوائد جمة للاقتصاديات الوطنية، وسلطنة عمان حالها كحال الدول الأخرى في سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرز مبررات هذا الاهتمام ما يلي:

١. الاستثمار الأجنبي يقوم بدور مهم في عملية التنمية واستدامتها من خلال توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية المختلفة.
٢. المساعدة على التغلب على مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل واكتساب العمالة لمهارات وخبرات فنية وإدارية متميزة.
٣. الحصول على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها.
٤. تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي مما يشكل قوة دفع للاقتصاد الوطني.
٥. المساهمة في توفير الموارد المالية اللازمة ويعمل بالتالي على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان، وعلية فإننا سنتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته واشكاله، وذلك قبل أن نتناول محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام وفي سلطنة عمان بشكل خاص.

منهج البحث:

---

(٢) د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الأستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة٢٠١٧م، ص ٣.

سنتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنعرض تعاريف ومفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وسنسرد أهميته وكذلك أشكاله، بالإضافة الى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار بشكل عام وفي سلطنة عمان خصوصاً.

خطة البحث:

بهدف الإجابة على التساؤلات التي تثيرها إشكالية الدراسة فإننا سوف نتناول ذلك في خطة بحثية مكونة من مطلبين على التفصيل الاتي:

المطلب الأول: مفهوم واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المطلب الثاني: عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

المطلب الأول

مفهوم واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

إن تحديد مفهوم واضح ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الحقيقة هو أمر في غاية الأهمية لكون الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجية والتي تسعى الدول للحصول على أكبر حصة منه في ظل التسابق الحميم بين الدول في الحصول عليه للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية سعياً لتحقيق اهداف التنمية والنهوض بالاقتصاد، وتتعدد كذلك أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتختلف باختلاف الغرض الذي تسعى الية هذه الاستثمارات واختلاف أطرافها وكذلك أشكالها ونوعية النشاط الاستثماري؛ وعلية فإننا سنقسم هذا المبحث كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته

سوف نتناول في هذا المطلب تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم سنحاول إبراز أهم سمات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك مكوناته، أيضا سنتطرق الى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يميزه عن بقية مصادر التمويل الخارجية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لابد قبل التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر أن نعرف الاستثمار بصورة عامة كون الاستثمار الأجنبي أحد صور الاستثمار بشكل عام، وبالتالي فان تعريف الاستثمار سوف يمهد الطريق لتعريف وفهم مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تعريف الاستثمار بانه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" (٣).

اما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات وأهمها فان التعريفات تعددت وتنوعت وسوف نعرج على أهم هذه التعريفات سوآءا الواردة من المنظمات والهيئات الدولية وكذلك تعريفات الكتاب والباحثين الاقتصاديين.

تعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على انه "امتلاك اصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على ادارة المشروع والحد الادنى لهذه الملكية ١٠ % اما الحد الأعلى فتختلف بحسب سياسة البلد المضيف" (٤).

أما صندوق النقد الدولي فذهب الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم ادارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق إحتلال ١٠% من ملكية المشروع" (٥).

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ذهبت في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر بانه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس قيام المقيمين في دولة ما بالاستثمار في دولة

---

(٣) د. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر، ص٣٧.

) 4 (Unctad: World investment report 2004, the shift toward services, Geneva and New York, 2004, P.345.

(٥) د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧م ص١٦.

أخرى بهدف الحصول على عائد دائم من ذلك الاستثمار، على أن يتضمن علاقة طويلة الاجل، ويتسم هذا النشاط بالتأثير في نشاط القرارات الاستراتيجية للشركة أو الفرع محل النشاط، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" [٦].

كذلك تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ذهب إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الاجل ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الاصلية، ويتم الاستثمار بواسطة الافراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال" [٧].

أيضا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار الية بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " [٨].

كذلك عرف كل من (Hess & Ross) الاستثمار الأجنبي المباشر على انها "هي تلك الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي، ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع او بالاشتراك مع راس المال الوطن ويتولى المستثمر الأجنبي حق الرقابة على الإدارة وإدارة المشروع في الحالتين" [٩].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه " قيام المستثمر الاجنبي بالاستثمار في مرافق جديدة لإنتاج او تسويق منتج في دول أجنبية" [١٠] ، كما يعرف على أنه "المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة ١٠% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها، وتختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب ١٠٠% بينما النمسا وكندا تحددها ب ٥٠% وتجعل دول

) [6](OECD, "Glossary of Foreign Direct Investment Terms and Definition", France, 2004, P7.
) [7](United nations conference on trade and development (UNCTAD), FDI down turn in 2001 touches almost all regions, TAD/INF/PR36, New York,2001.

([٨]) نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، (يناير–مارس) سنة ٢٠١٣م، ص ٦–٧.

([٩]) د. شعبان رأفت، التشريعات الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، كلية الحقوق، سنة٢٠٠٧م، ص ١٣.

([10]) W. L Charles: Hill global business graw hill, London, 2000. P.191.

أخرى نسبة الملكية ٢٥% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية ب ٢٠% أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها ١٠%.

يستنتج الباحث من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "**ذلك الاستثمار الذي يملكه المستثمر الاجنبي كليا او جزئيا وبما يضمن له حق إدارة المشروع خارج حدود دولته بهدف الدخول لأسواق جديدة لتحقيق الربح**".

٢. سمات الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته:

أ. **سمات الاستثمار الأجنبي المباشر:** من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد أهم السمات التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي [١١]:

- وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
- وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد المضيف.
- امتلاك المستثمر الأجنبي الملكية الكلية او الجزئية للمشروع وبما يحقق له درجة كبيره من النفوذ في إدارة المؤسسة.
- شمول جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.
- شمول المعاملات التي تؤدي الى إنشاء أو الغاء الاستثمارات.
- شمول المعاملات التي تؤدي الى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو الى توسيع نطاقها أو تصفيتها.

ب. **مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن الإشارة الى ثلاث مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر وهي [١٢]:

- **رأس المال السهمي Equity capital:** هو جزء من رأس المال الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة في مشروع في بلد آخر وهو عادة ١٠% أو أكثر من رأس مال الشركة، وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر سيطرة معينة على إدارة المشروع.
- **الارباح المعاد استثمارها Reinvested earning:** وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح في البلد المضيف.

([١١]) د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ٣٥.

([١٢]) محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص ١٢١-١٢٢.

- **القروض داخل الشركة Intra company:** وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادةً (خارج البلد المضيف) وكذلك الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين الأجانب، وهم عادةً الشركات الام والشركات المنتسبة لها.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول النامية التي يعجز فيها مستوى الادخار المحلي عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر، بوصفه مجموعة من رؤوس الأموال المقترنة بالخبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية، يمكنه أن يقوم بدور هام في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي يتحرك اليها [١٣].

وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقوم به من دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها "عبء تقليل الاستهلاك لزيادة المدخرات"، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فإنه يضمن – من خلال ما يجلبه معه من تكنولوجيا متطورة – زيادة الكفاءة للموارد المحلية، وذلك عن طريق تشغيل موارد كانت عاطلة، أو زيادة إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا [١٤].

لذلك تعتني العديد من الحكومات حول العالم، بما فيها الدول المُتقدمة، باستقطاب الاستثمار الأجنبي المُباشر، فموضوع جذب الاستثمارات الأجنبية يثير اهتماما كبيرا في معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية، ويشتد التنافس بينها لتقديم الحوافز المجزية وكل التسهيلات الضرورية لجذبها، وإقامة سياسات خارجية ذات توجهات اقتصادية واضحة، ونسج علاقات عامة مع كبار مسؤولي الشركات

([١٣]) د. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م، ص ٩.

) [14](Hermes N and Lensink R, Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic growth, The Journal of Development Studies, Vol 40, No 1 October 2003,P142-143.

المختلفة وبتنسيق كامل مع الجهات المسؤولة في بلدانها، والشكل رقم(١) يوضح الدول الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ٢٠٢١م.

الشكل رقم(١)

الدول الأكثر استحواذ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٢١

Source: (UNCATED) World Investment Report 2022

يتضح من الشكل أعلاه أن الدول العظمى تتربع على عرش الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الدول النامية كان لها تواجد في قائمة الخمس دول الأكثر جذبا فتحتل هونغ كونغ وسنغافورة على المركزين الثالث والرابع عالمياً وبمبالغ استثمارات هائلة.

كما أن الدول العربية تتفاوت من حيث مركزها العالمي في استقطاب رؤوس الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتبر الامارات العربية المتحدة الدولة العربية الوحيدة في قائمة العشرين دولة الأكثر جذبا لهذه الاستثمارات حول العالم فتأتي في المركز التاسع عشر حسب تقرير الاستثمار العالمي عام ٢٠٢٢م، وباستثمارات تقارب ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، والشكل التالي يوضح نصيب الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢١م.

الشكل رقم (٢)

أكثر الدول العربية جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢١

الدولة	الامارات	السعودية	مصر	سلطنة عمان	المغرب
مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠,٦ مليار دولار	١٩,٢ مليار دولار	٥,١ مليار دولار	٣,٦ مليار دولار	٢,١ مليار دولار

Source: (UNCATED) World Investment Report 2022

يرى الباحث من خلال قراءة ارقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ضعف هذه الاستثمارات وتدني حصة هذه الدول من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية مقارنة بالإمكانيات والثروات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدول، ولعل السبب في ذلك يرجع لوجود الكثير من المعوقات التشريعية والإدارية، فعدم نضوج التشريعات والقوانين وعدم ثباتها يؤثر بالسلب على مصالح وحقوق المستثمرين ويشعرهم بعدم الثقة والطمأنينة، وكذلك التعقيدات التي توضع امام هؤلاء المستثمرين من حيث البط والتأخير في استخراج الرخص والتصاريح لبدء الاعمال، وكذلك القيود التي تفرض على تحويل الأموال، بالإضافة الى شروط توظيف العمالة الوطنية وبنسب مرتفعة، وكذلك من الأسباب الجوهرية في تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان العربية ووجود اضطرابات سياسية، وكذلك تفشي الفساد في الكثير من الدول العربية مما ينتج عنه هروب كثير من المستثمرين بسبب الشعور بعدم الأمان.

عليه يمكن للباحث إجمال أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصـــدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يعوض الإستثمار الأجنبي المباشـــر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته، وبالتالي الحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبري مثل ميكروسوفت وموتورلا وغيرها هو خير تأكيد لهذه الميزة.
- الاستثمار اللاجنبي المباشر وسيلة مهمـــــة لنقـــــل تكنولوجيا الانتـــــاج، والمهارات والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية [١٥]، فالاستثمار الأجنبي المباشـــر يتضـــمن نقل

([15]) Padme mellompally and karl p.: Foreign direct investment in developing countries, in finance and development, march, 1999, p36.

التكنولوجيا، وكنتيجة لذلك فان مهارات العمل ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير [١٦].

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم [١٧].

الفرع الثاني

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة أشكال تختلف حسب وجهة التقسيم أو الأساس الذي يقوم عليه التقسيم سواء من ناحية الغرض من الاستثمار أو شكل الاستثمار أو أطرافه أو غير ذلك وسوف نعرج على أهم هذه التقسيمات كالاتي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث غرض الاستثمار:

تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة لأغراض وأهداف مختلفة بهدف الاستفادة من المزايا النسبية لهذه الدول ويمكن تصنيفها الى الأنواع التالية:

١. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى كثير من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية للدول المضيفة للاستثمار، فوفرة المواد الخام في هذه الدول يجعلها وجهة لهذه

---

(١٦) د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعه٣، ١٩٩١م، ص ٤٠.

(١٧) د. إبراهيم عبدالله عبد الرؤوف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٣.

الاستثمارات الخارجية، وخاصة في مجالات التنقيب عن النفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الصناعات زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية [١٨].

٢. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقيـــة للاستثمارات (المحليـــة والمجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي كان تعتمد على ما يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

٣. الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: يتعلق هذا النوع من الاستثمارات قيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كالاستثمار في مجال البحوث والتطوير رغبة في تعظيم الربحية [١٩].

٤. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الإستثمار عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعرف بأنها "تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من انتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دولة الموطن" [٢٠] عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركـــز جـــزء مـــن أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجـــور في الـــدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثار توسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكال عدة منهـــا [٢١]:

١. تحـــويـــل الشركات المتعددة الجنسية جـــزء من عملياتهـــا الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأســـواق الأجنبية التي لم يكـــن متاحا لها النفاذ إليهـــا بمفردهـــا

([18]) HUSSIEN ALASRAG, foreign direct investment development policies in the Arab countries, Munich personal repec archive, 2005,p11.

(١٩) صلاح مفتاح ودلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٢٠٠٨، العدد ٤٣، ص ١٢١.

([20]) Fayza Ali and Rozman Yusaff, A critical Review of multinational companies and strategies, journey of business and management, vol.3, issue5, sep 2012, p25.

(٢١) أ. حسين عب المطلب الأسرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد٢١٣، ٢٠٠٥م، ص ١٤–١٥.

نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسية، وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.

٢. تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته. إلا أن العملية تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فهي تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة المتعددة الجنسية بتصنيع السلعة وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار، مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الإستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

٥. الاستثمار الباحث عن التكنولوجيا المتقدمة: في هذا النوع من الاستثمارات تتحرك رؤوس الأموال تجاه الدول المتقدمة تكنولوجياً عن طريق شراء الشركات المحلية، أو الاندماج معها، وأفضل مثال على ذلك الاستثمارات الامريكية والألمانية في المؤسسات اليابانية، وذلك للاستفادة من التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري هناك (٢٢).

٦. الاستثمار الباحث عن الاستقرار السياسي: ويقصد به الاستثمارات التي تتجه للدول التي تتمتع باستقرار سياسي خارجي وداخلي كعدم تدخل الحكومة في عمل المشروعات الاستثمارية الأجنبية، بجانب مجموعة من العوامل الأخرى مثل: الشفافية، والديمقراطية، والحوكمة والتي تأتي تحت المحددات السياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٣).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لأطرافه:

يرتبط هذا التقسيم بملكية الاستثمارات الأجنبية ومدى المشاركة المحلية فيها وسنوضح هذه الصور كالاتي:

)[22](HUSSIEN ALASRAG," foreign direct investment", op. cit, p5-6.

) [23](Alina Kudina and Malgorzata Jakubiak, " The Motive and Impediment to FDI the CIS", Global Forum on International Investment, OECD 2008, 2;6.

١. الاستثمار المشترك Common Investment: وهي المشروعات التي يمتلكها او يشارك فيها بصيغة دائمة طرفان او شخصان قانونيان او اكثر من دولتين مختلفتين [٢٤]. ولا تقتصر المشاركة على حصة في راس المال بل تمتد الى الادارة والخبرة وبراءة الاختراع او العلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار المشترك على اتفاقا طويل الاجل بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني لممارسة نشاط انتاجي او خدمي داخل الدولة المضيفة وينبغي ان يكون لاطرف المشروع الحق في المشاركة في ادارته وهذا ما يميز بين الاستثمار المشترك وعقود الادارة واتفاقيات التصنيع وتسليم المفتاح. كما أن المشاركة بين طرفي الاستثمار ليس بالضرورة أن تكون تقديما لحصة في رأس المال وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، التكنولوجيا، التسويق وغيرها.

ومن أهم ما يمتاز به المشروع المشترك غالبا ما يكون الشريك الأجنبي المشترك مستثمرا خاصاً (فرداً أو شركة خاصة أو عدة شركات) والشريك المحلي فرداً أو مجموعة أفراد أو شركة خاصة أو هيئة حكومية كأجهزة الاستثمار في الدولة.

٢. المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي Wholly - owned foreign investment

وهو ذلك المشروع الذي يتملكه الطرف الأجنبي تملكاً مطلقاً ويحتفظ فيه بحق الإدارة والتحكم في كل عمليات المشروع وقد يكون ذلك بواسطة إنشاء مشروعات جديدة، أو شراء منشآت قائمة [٢٥].

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها الأجنبي بالكامل من أكثر ما يفضله المستثمرون الاجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسية وعادة ما يكون في شكل انشاء فروع للإنتاج او التسويق او أي نوع اخر من النشاط الخدمي او الانتاجي بالدولة المضيفة للاستثمار، غير ان الدول كثيرا ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية واحتكار هذه الشركات لأسواقها، وما يترتب عليها من اثار سلبية على الدولة المضيفة من تخلف لاقتصادها وربطة باقتصاديات الدول المتقدمة.

إن هذه الاستثمارات تحقق الحرية الكاملة للشركات المتعددة الجنسية في إدارة هذا النشاط الإنتاجي، والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح

) [24](J. Rebert Carbauph: international economic, USA, 2000 , P.326

([٢٥]) د. جهاد محمد أحمد، مدى فعالية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار– مع إشارة خاصة لليمن، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠١٢م، ص ٣٣.

أكثر وتكاليف أقل، كما أن المهمة تكون سهلة جدا في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم. أما بالنسبة للدول المضيفة، فإن الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تمنحها مزايا عديدة مثل رأس المال الكبير الذي ينفق و يتدفق إلى الداخل وعملية إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع أو الخدمات التي يقدمها مع زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير، فضلا عن ذلك يعد هذا الشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل في مجال نقل التكنولوجيا مقارنة مع الأشكال الأخرى، كما أن فرص العمل التي يتيحها تكون أكبر، و يبدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية دفع بالبلدان النامية إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن تماثلت الحوافز بين الدول النامية والمتقدمة، فقد أضحت الحرية في إدارة المشروع والسيطرة الكاملة على سياسته التسويقية أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى [٢٦].

٣. الاستثمار الخاص في المناطق الحرة Free Economic Region: وهي المشاريع التي تقام في المناطق الحرة والتي هي مناطق تحددها الدولة وتدار بقوانين خاصة تميزها عن باقي المناطق وهي مستثناه من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع، وتسعى معظم الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق فتقدم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الاخرى من الدول المضيفة مثل الحوافز الضريبية والجمركية وعدم فرض رسوم على المواد الخام المستوردة و تقديم الخدمات و توفير الطاقة بأسعار منخفضة وحرية تحويل الارباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة وغيرها من الميزات والتي تمكن الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر [٢٧].

٤. مشروعات عمليات التجميع Projects of Assembly Operation: تأتي مشروعات عمليات التجميع على شكل اتفاقية الطرف الوطني والطرف الاجنبي يتم بموجبها قيام الطرف

([٢٦]) داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة الى العراق، رسالة دكتوراة، العراق، ٢٠٠٨، ص ١١٥-١١٦.

([٢٧]) منور أبو سرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد٢، ٢٠٠٣، ص ٤٠.

الاجنبي بتزويد الطرف الاول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث يكون منتجا نهائيا، وفي معظم الاحيان يقوم الطرف الاجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وادارة العمليات والتخزين والصيانة مقابل عائد يتفق عليه وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك او تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي [٢٨].

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي من حيث أشكال النشاط:

تتعدد أوجه أنشطة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث الفروع والشركات المدمجة والشركات التابعة، سنذكرها كما يأتي:

١. **<u>الشركات التابعة</u>** [٢٩]: هي مشروعات الاستثمار الأجنبي، والتي تكون تابعة في كافة أنشطتها، سواء الإدارية أو الإنتاجية إلى شركات أجنبية، وأهم المحددات الاقتصادية المميزة للشركات التابعة والتي عندها يمكننا أن نصف مشروع الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة، شركة تابعة لأحد الشركات الأجنبية هي كالتالي:

- أن يتوافر للشركة الأم الحق في تعيين، أو فصل أحد، أو كل من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للمشروع الأجنبي.
- أن تمتلك الشركة الأجنبية ما لا يقل عن ٥١ % من إجمالي أسهم، أو قيمة المشروع الأجنبي، أي ٥١% من القوة التصويتية على قرارات مجلس الإدارة، والتي تعطيها الحق في التحكم الكامل في كافة انشطة المشروع.
- أن يكون المشروع الأجنبي في الدولة المضيفة تابعا، وفق المحددات سابقة الذكر لأحد الشركات التابعة للشركة الأجنبية.

([٢٨]) داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة الى العراق، مرجع سابق، ص ١١٨.

) 29(OECD," Glossary of Foreign Direct Investment Terms and Definition ", op, cit, p. 7

٢. **الشركة المرتبطة** [٣٠]: هي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ترتبط بأحد الشركات الأجنبية، ومن ثم نصف بـــان المشروع الأجنبي هو أحد الشركات المرتبطة بشركة أجنبية عند توافر المحددات الآتية:

- أن تمتلك الشركة الأجنبية ما لا يقل عن ١٠ % من إجمالي أسهم، أو قيمة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، واقل من ٥٠ % من أسهم الشركة، وتلك النسبة التي تعبر عن القـــوة التصويتية للشريك الأجنبي للقرارات الخاصة بأنشطة الشركة المرتبطة، أو المدمجة.
- أن يتحقق للشركة الأجنبية هدفا أو فائدة من الأنشطة الاستثمارية لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشـــر في الدولة المضيفة.

٣.فروع الشركات الأجنبية [٣١]: يشير مصطلح فروع الشركات الأجنبية إلى الفردية من قبل الشركات الأجنبية في ممارسة أنشطتها الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، أي دون إنشاء شركات تابعة، أو الاندماج مع كيانات أخرى، ومـــن أهـــم المحددات الاقتصادية لهذا النوع:

- أن يكون الفرع دائما وليس خلال فترة مؤقتة.
- ان لا تتواجد أي شراكة ما بين الفروع وأي أطراف أخرى.
- أن تكون ملكية الأصول الثابتة غير المنقولة، مثل: الأرض، والمواد الأخرى من قبل الأجنبي.
- في حالة الأصول المتداولة لابد من أن تستكمل مدة سنة كاملة داخل الدولة المضيفة.

رابعاً: الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث نوعية النشاط:

يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية النشاط الى الاستثمار الافقي والاستثمار الرأسي، وفي الغالب فإن هذا النوع يصنف من قبل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات [٣٢] وذلك على النحو التالي:

) [30](OECD," OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment ", Third Edition, Paris, pp7:12

(٣١) د. إمام محمد سعد، " للبترو دولار والاستثمار الأجنبي– دراسة تحليله– تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٩٥.

) [32](Alexander Protsenko, " Vertical and Horizontal Foreign Direct Investments in Transition Countries", Thesis P,H.D, Munich University, 2003, p16-22.

١. الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: يعرف الاستثمار الأجنبي الأفقي بأنه: " الاستثمار في نفس الصناعة والإنتاج، كما في الدولة المانحـــة دون تغيير في الفن الإنتاجي، أو طرائق الإنتاج "، ويعرف أيضا هذا النوع من الاستثمارات بأنه الاستثمار الباحث عن الأسواق.

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي: يقوم هذا النوع من أنواع الاستثمار الأجنبي على إقامة الروابط الخلفية، والأمامية على مستوى دولي عن طريق إنشاء شركات، أو فروع في الخارج [٣٣].

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط: وهو النوع من الاستثمارات الذي يشمل النوعين السابقين ويدمج بينهما [٣٤].

المطلب الثاني

عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

نظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المختلفة المتقدمة منها والنامية والمنافسة بين هذه الدول على جذبها والذي يعتمد على العديد من العوامل والمحددات المختلفة، وهناك الكثير من النظريات التي تدفع الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول الأخرى، كما أن انتقالات هذه الاستثمارات تتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة دون غيرها من الدول، حيث

---

(٣٣) د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣٤) د. لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٠٣.

تشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم، فالبلدان التي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتتوافر لدية بنية أساسية، فضلا عن ما يقدمه من إعفاءات وحوافز وامتيازات وضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال، وقد اتجهت معظم الدول خلال السنوات المنصرمة إلى بذل الجهد من أجل تحسين مناخها الاستثماري، من خلال تهيئة الأوضاع والظـــروف المناسبة كافة لـــجذب الاستثمار، وإلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأســـعار [٣٥]، وسلطنة عمان حالها حال الدول الأخرى في سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتخطيط الفعال لتحقيق المزيد منها نظراً للمميزات والفوائد لهذه الاستثمارات فقدمت الضمانات والحوافز لها كما سعت جاهدةً لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب، عليه سوف نبحث عوامل و محددات جذب هذه الاستثمارات في السلطنة وبعدها سوف نتناول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسلطنة من حيث قيمك هذه الاستثمارات والدول القادم منها وكذلك المجالات المستثمر بها، وسوف نعالج ذلك كالتالي:

الفرع الأول: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

الفرع الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

الفرع الأول

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

إن من محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان مختلفة ومتعددة يأتي أولها المحددات السياسية فالاستقرار السياسي والأمني يعتبر من أهمها وكذلك الكثير من المحددات سوف نتناولها كالتالي:

---

(٣٥) د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٧م، ص ٧٤.

١. **الاستقرار السياسي والأمني:** يعتبر الاستقرار السياسي من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية لاي بلد، وتتمتع السلطنة بهذه الميزة نظراً لكونها دولة قانون تلتزم بما جاء به النظام الأساسي للبلاد والتي تتبع نظام الحكم السلطاني الوراثي منذ أكثر من ثلاثة قرون وتميز هذا النظام بسلاسة انتقال الحكم وبالاستقرار ولم تشهد السلطنة حدوث أي قلاقل أمنية مما يجعل ميزة الاستقرار السياسي أحد أهم ما تتميز به السلطنة فالمؤشرات الدولية تؤكد ذلك فتقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨م صنف السلطنة ضمن قائمة الدول التي تتمتع بدرجة عالية من السلم، حيث حصلت السلطنة على المركز الأول عربياً في مؤشر انعدام الصراع الداخلي والخارجي، وعلى المركز الرابع عربياً في مؤشر الامن والسلم المجتمعي، وعلى المركز الخامس عربيا في مؤشر السلام العالمين كما أن مؤسسة مارش العالمية أشارت الى أن السلطنة تمتلك بيئة استثمارية جاذبة وفقا لمؤشر المخاطر الاقتصادية والسياسية [٣٦].

كذلك ينص النظام الأساسي في السلطنة احترام الحقوق والحريات فالنظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٠١ لعام ١٩٩٦م ينص في المادة ١١ منه على احترام الملكية الخاصة وعدم نزع الملكية الا للمنفعة العامة وبشرط التعويض العادل وكذلك تحظر المادة ١١ مصادرة الأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الا بحكم قضائي [٣٧].

كذلك قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٥٠ لعام ٢٠١٩م تضمن فصلا كاملا لضمانات الاستثمار الأجنبي فنصت المادة ٢٣ على عدم جواز مصادرة أي استثمار ولا الحجز على أمواله او تجميدها او تقييدها الا بحكم قضائي، وكذلك المادتين٢٤و ٢٥ من نفس القانون تضمنتا عدم جواز نزع ملكية المشروع الاستثماري الا للمنفعة العامة وبتعويض عادل وعدم جواز الغاء الموافقة والتصاريح الصادر للمشروع الاستثماري [٣٨].

٢. **الاستقرار الاقتصادي:** تعد السلطنة أحد أكثر الدول المستقرة اقتصادياً على الرغم من اعتمادها بشكل كبير على عوائد النفط التي تتذبذب من وقت لآخر، ولكن إدراكاً لهذا عملت الدولة على تنويع مصادر دخلها من خلال الاستثمارات القومية والمحلية والخارجية في مختلف قطاعات الاعمال، وتسعى السلطنة للتنويع الاقتصادي عبر تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومن خلال سياسات الخصخصة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتتجه السلطنة حاليا لتكون مركزا عالميا في

([٣٦]) أحمد علي الصبحي، جريدة عمان، السلطنة: الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ١٤ يوليو٢٠١٨م.

([٣٧]) الجريدة الرسمية، النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١.

([٣٨]) قانون استثمار راس المال الأجنبي رقم ٥٠ لعام ٢٠١٩م

الخدمات اللوجستية وكذلك تسعى للتخصص في صناعة البتروكيماويات وأيضا انتاج الهيدروجين الاخضر.

تتبع السلطنة سياسة اقتصاد السوق التي تحقق الكثير من الامتيازات التي تتمتع بها السلطنة كحرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى السلطنة، وحرية تحويل الارباح والاصول متى رغب المستثمر في ذلك في إطار القانون وكذلك حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف للعملة باعتبار أن الريال العماني مرتبط بسعر صرف محدد بالدولار الأمريكي [٣٩].

كما أن السلطنة تسمح بالملكية الأجنبية حتى ١٠٠% بعد موافقة مجلس الوزراء، حيث أنه بموجب الالتزام الذي قدمته السلطنة لمنظمة التجارة العالمية تضمن للأجنبي ملكية ٧٠% في كافة القطاعات بشكل تلقائي، كما أن الحكومة تضمن الرخصة للمستثمر إذا كان رأس مال شركته لا يقل عن (٣٩٠ الف دولار) أي ما يعادل ١٥٠ الف ريال عماني [٤٠].

كذلك حققت السلطنة مراكز متقدمة في عدد من التصنيفات الدولية، فقد احتلت السلطنة المركز الـــ٦٨ عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠٢٠ متقدمة بـــ١٠ مراكز عن عام ٢٠١٩م [٤١]، كما رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لسلطنة عمان في عام ٢٠٢٢م الى "BB" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ وتوقعت الوكالة تحقيق فائضاً مالياً وتراجع الدين العام الحكومي، أيضاً وكالة ستاندرد اند بورز رفعت في مارس ٢٠٢٣م تصنيف السلطنة الائتماني إلى "BB" مع نظرة مستقبلية إيجابية، كما عدلت وكالة موديز في أكتوبر٢٠٢٢م نظرتها المستقبلية من مستقرة الى إيجابية [٤٢]. والشكل رقم (١) يوضح تقدم السلطنة في مؤشر سهولة الاعمال على المستوى العالمي لعام ٢٠٢٠م.

الشكل رقم (١): مركز السلطنة في مؤشر سهولة الاعمال على المستوى العالمي لعام ٢٠٢٠م

---

(٣٩) د. علي عماد محمد زاهر، مرجع سابق، ص ٢١.

(٤٠) ماجد بن مسلم المعشني، العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة ظفار، ٢٠١٦م، ٣٠.

(٤١) مقال وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قيس اليوسف لـــجريدة «عمان»: الاستثمار في السلطنة يدخل مرحلـــــــــــة جديدة مع تحسين بيئة الأعمال وتطوير منظومة الإجراءات، ١٩ أبريل ٢٠٢١م.

(٤٢) جريدة الرؤية، متاح على الموقع الالكتروني: https://alroya.om ، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١١/١٥م.

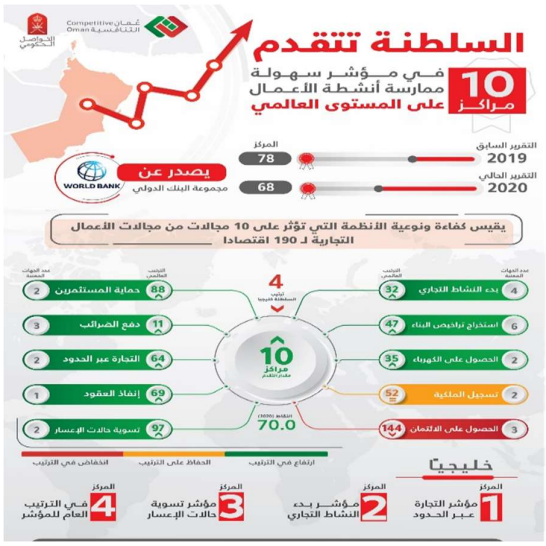

المصدر: عمان التنافسية، التواصل الحكومي

٣. **القوانين والتشريعات:** تعمل السلطنة على التعديل والتحديث المستمرين لقوانين الاستثمار والقوانين المرتبطة به كقانون الشركات التجارية رقم ٢٠١٩/١٨، وقانون قانون ضريبة الدخل رقم ٢٠٠٩/٢٨، وقانون الوكالات التجارية رقم ١٩٧٧/٢٧.

يتضمن قانون استثمار راس المال الأجنبي رقم ٥٠/ ٢٠١٩[٤٣] على كل ما يخص الاستثمار الأجنبي من الضمانات كعدم جواز الاستيلاء أو المصادرة أو الحجز أو نزع ملكية المشروع الأجنبي الا وفق القانون واحكام القضاء مع ضمان التعويض العادل، وكذلك يتضمن القانون الكثير من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي، فيساوي به مع المستثمر الوطني وقد يقرر معاملة تفضيلية له في بعض الأحيان، كذلك يسمح بتخصيص الأراضي والعقارات للمشروع الأجنبي، كما يقرر له إعفاءات سخية من الضرائب والرسوم الجمركية.

٤. **البنية التحتية:** شهد القطاع اللوجيستي في السنوات الأخيرة في السلطنة نقلة نوعية كبيرة تمثلت في توفير شبكة طرق حديثة تربط جميع محافظات ومناطق السلطنة وبأفضل المعايير والمقاييس الدولية، وكذلك توفير شبكة اتصالات رقمية وتقنية متطورة، كما أن مطارات السلطنة تعتبر من أفضل المطارات في المنطقة وأحدثها فحصول مطار مسقط الدولي على جوائز عالمية عديدة من أهمها جائزة أفضل مطار جديد رائد لعام ٢٠١٨م، وكذلك أفضل مطارات الشرق الأوسط نمواً في

(٤٣) الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم٢٠١٩/٥٠م بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي.

جودة خدمة المطارات [٤٤]، والشكل رقم(٢) يوضح المراكز العالمية الحاصل عليها مطاري مسقط وصلاله الدوليين.

.

الشكل رقم (٢): المراكز العالمية الحاصل عليها مطاري مسقط وصلاله الدوليين

المصدر: موقع بوابة الاخبار، سلطنة عمان

ونظرا لموقع السلطنة على المحيط الهندي وقربها من ممرات التجارة العالمية تمتلك السلطنة العديد من الموانئ الكبرى التي تعتبر بوابات لوجستية ومراكز عالمية تربط بين الأسواق الاسيوية والأوروبية والافريقية معا مجهزة ومهيئة لاستقبال أكبر السفن التجارية والتعامل مع شركات الشحن العالمية بكفاءة واحترافية متميزةً ومن أهم هذه الموانئ ميناء صلاله وميناء صحار وكذلك ميناء الدقم.

وتأكيدا على ريادة موانئ السلطنة حازت مؤاني السلطنة المرتبة الأولى عالميا في سرعة مناولة سفن الحاويات، وحصل ميناء صلالة على المرتبة ٤٣ ضمن قائمة لويدز ٢٠٢١م لأفضل مائة ميناء حاويات في العالم والمرتبة الثالثة ضمن أفضل خمسة موان في

(٤٤) موقع تويتر، مطارات عمان، @OmanAirports ، تاريخ الاطلاع:٢/١١/٢٠٢٢م.

الشـــــرق الأوسط، وثانياً فـــــي الكفاءة التشـــــغيلية في مؤشـــــر أداء موانى الحاويات في عـــــام ٢٠٢١م الصـــــادر مـــــن البنـــــك الدولـــــي [٤٥].

أما ميناء الدقم فيتمتع بموقع مثالي لخدمة الخط الرئيسي للمرات التجارية الشرقية والغربية، إذ يقع قبالة بحر العرب وخارج مضيق هرمز، وهذا الموقع يجعله جذاباً للغاية لخطوط الشحن العالمية لتوصيل الخدمات وخدمة الأسواق الكبيرة والمتطورة لشبه القارة الهندية والأسواق الافريقية وأسواق الخليج العربي[٤٦].

٥. المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية: ركزت السلطنة ضمن خطتها للتنويع الاقتصادي على انشاء عدد من المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة وعدد من المدن الصناعية كذلك بهدف استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذه المناطق التي تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين وتحظى هذه المناطق بدور مهم في خطط السلطنة التنموية تعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أحد ابرز هذه المناطق وأحدثها، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠١١م، والتي تعد أكبر منطقة اقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لتكون إضافة جديدة للاقتصاد الوطني من خلال المشروعات التي تحتضنها كميناء الدقم والمصفاة كما تم تخصيص مساحات واسعة للصناعات الثقيلة والبتروكيماوية والصناعات المتوسطة والخفيفة ومساحات أخرى للاستثمارات السياحية والتجارية والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية.

توفر المناطق الحرة التي ينظمها قانون المناطق الحرة الصادر في عام ٢٠٠٢م حزمة من الحوافز الاستثمارية والتسهيلات أبرزها الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالتراخيص والتصاريح واستيراد جميع البضائع المسموح تداولها في الدولة والاعفاء من شرط الحد الادنى للاستثمار وحرية استخدام العملات وإعفاء الأرباح من ضريبة الدخل وغيرها من الحوافز الأخرى.

وقد تم حتى الان إنشاء ثلاث مناطق حرة بالسلطنة أولها المنطقة الحرة بالمزيونة على حدود الجمهورية اليمنية التي تم تشغيلها عام ١٩٩٩م والتي تعتبر البوابة الخليجية لتجارة الترانزيت الى

([٤٥]) مجلة المعرفة، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، نوفمبر ٢٠٢٢م، ص ٧.
([٤٦]) م. هاشم طاهر ال إبراهيم، مجلة الدقم الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٧، أبريل ٢٠٢٢، ص٢٢.

الجهورية اليمنية ومنها الى دول شرق افريقيا [٤٧]، وتأتي بعدها المنطقة الحرة بصلالة ثاني منطقة حرة بالسلطنة وقد تم تأسيسها عام ٢٠٠٦م، وتركز على استقطاب المشروعات الحيوية في مجال الخدمات اللوجستية والتخزين وإعادة التوزيع والصناعات البتروكيماوية والمنتجات الطبية ومشروعات إعادة التصنيع والتركيب والتجميع، وتسعى لتكون واحدة من اهم محطات الاعمال الإقليمية والعالمية ومركزا عالميا متميزاً للأنشطة الصناعية واللوجستية عالية الجودة.

اما المنطقة الحرة الثالثة فهي المنطقة الحرة بصحار والتي تأسست عام ٢٠١٠م، وتعد المنطقة أحد مكونات ميناء صحار الصناعي، وبلغ حجم الاستثمار فيها حوالي ١٠ مليار ريال عماني (٢٦مليار دولار)، وتضم المنطقة عددا من مشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية من أبرزها مصفاة صحار ومصنع صحار للألمنيوم، وقد فازت المنطقة الحرة بصحار بجائزة أفضل منطقة حرة لعام ٢٠١٦م للاستثمارات الجديدة وذلك من مجلة "FDI" التي تصدر عن مجموعة فايننشال تايمز البريطانية ويسهم ميناء صحار والمنطقة الحرة بحوالي ٢،٧% من الناتج المحلي الإجمالي بالسلطنة [٤٨].

بالإضافة الى المناطق الحرة تم إنشاء عدد من المناطق الصناعية تحت إدارة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" مخصصة ومهيئة للصناعات الخفيفة والمتوسطة وتتوزع في انحاء السلطنة، وقد تجاوزت قيمة الاستثمارات في هذه المناطق ٦ مليارات ريال (١٥,٦مليار دولار) [٤٩].

٦. **الإجراءات الإدارية:** إن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل إجراءات الاستثمار هو ديدن الجهات المختصة بالاستثمار في السلطنة، فقد بذلت ولا زالت تبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك وللوصول الى افضل أداء لما لهذا التسهيلات من دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتقليص الوقت والجهد على المستثمر، مستندةً في تلك الجهود على القوانين المختصة ومنها قانون استثمار رأس المال الأجنبي، أيضاً القانون اعطى للمشاريع الاستراتيجية والتي تسهم في تحقيق التنمية كأنشطة الطاقة

([٤٧]) مقال في مجلة الدقم الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٢، يناير ٢٠٢١، ص٣٨.

([٤٨]) عمر المحرزي، مجلة الدقم الاقتصادية (ملحق المناطق)، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٢١، ص٤.

([٤٩]) البوابة الإعلامية لسلطنة عمان، متاح على الموقع اللكتروني: https://www.omaninfo.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١١/١٢م.

المتجددة والموانئ والمرافق العامة ميزة الموافقة الواحدة على إقامة المشروع الاستثماري وتشغيله واداراته مما يسهل عليه استخراج التصاريح كتصاريح البناء والقوى العاملة [٥٠].

ايضاً من المميزات التي يتوجب ذكرها في هذا السياق اتساع نطاق التعاملات اللالكترونية عبر الانترنت والتي تسهل إنجاز المعاملات بسرعة ويسر وهذا من أهم الأمور لدى المستثمر ومن أبرز هذه المبادرات بوابة أستثمر بسهولة (المحطة الواحدة) والتي سوف نعرج فيها قليلا نظرا للميزات التي تقدمها.

بوابة استثمر بسهولة: من التسهيلات التي أنشأت لتطوير الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية في سلطنة عمان ما يسمى ببوابة أستثمر بسهولة حيث تقدم بوابة استثمر بسهولة (المحطة الواحدة) خدمات الكترونية سريعة وسهلة للمستثمرين وتزودهم بخدمات ومعلومات بسرعه وفعالية[٥١]، وتعتبر بوابة استثمر بسهولة احد أبرز المبادرات الحكومية في سلطنة عمان والتي سعت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بتحقيقها مع شركائها من الجهات الحكومية، وتعتبر نموذجاً على استخدام أفضل الممارسات العالمية والمعايير لتطوير بيئة الاعمال في البلاد، وهي عبارة عن مجموعة شاملة من الخدمات اللالكترونية تهدف الى تزويد مجتمع الاعمال التجارية بنافذة واحدة لتفاعلهم مع الحكومة ابتداء ب إنشاء شركة جديدة الى ترخيص الأنشطة وانتهاء بتقديم التقارير المالية السنوية، تستند فكرة المشروع الى خطة الحكومة الوطنية للتحول اللالكتروني ويستند التنفيذ الى النهج الحكومي التكاملي، وهذا من شأنه تحويل السلطنة الى دولة تضمن بيئة اعمال تجارية سهلة وموثوقة تتسم بالشفافية في العمل وتساهم في تقليص الجهد والوقت للمستثمر الأجنبي والوطني وتسهل عليه بدء مشروعه الاستثماري [٥٢].

([٥٠]) مادة رقم ٥و ١٠ من قانون استثمار رأس المال الأجنبي في سلطنة عمان رقم ٥٠/ ٢٠١٩.

([٥١]) د. حارب سعيد الهنائي، "الانعكاسات التنموية لتقلب أسعار النفط على الاقتصاد العماني"، رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠، ص ٢٤٠.

([٥٢]) بوابة استثمر بسهولة (المحطة الواحدة)، متاح على الموقع اللالكتروني: https://www.business.gov.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٩م.

الفرع الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

لا يعتبر الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة جديداً، فقد توافدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السلطنة مع اكتشافات النفط في الخليج العربي في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، إلا ان هذه الاستثمارات شهدت تطوراً مع بداية النهضة العمانية الحديثة عام ١٩٧٠م وكان الاهتمام بها من قبل الحكومة لزيادة حجمها وتطوير فاعليتها من خلال الولوج في مختلف النشاطات الاقتصادية وليس الاكتفاء بقطاع النفط والتعدين، وقد تم إنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) في عام ١٩٩٦، والتي قامت بأدوار مهمة في جذب وتسهيل الاستثمارات الأجنبية وحققت نتائج إيجابية في ذلك، قبل نقل تبعيتها لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عام ٢٠٢٠م لتكون بمسمى المديرية العامة لترويج الاستثمار والتي تكمل ما بدأت به الهيئة العامة من تشجيع الاستثمار الأجنبي وتهيئة الفرص الاستثمارية وتقديمها للمستثمر وتسهيل قيام هذا الاستثمار وتذليل العقبات التي قد تواجهه.

يعتبر الاستثمار الاجنبي أحد أبرز القضايا التي تعول عليها سلطنة عمان في تنفيذ برامج وسياسات تنويع الدخل الذي تبنته حكومة سلطنة عمان ضمن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٤٠، الامر يتطلب توافر بيانات ذات صلة تتسم بالجودة والشمول وحسن التوقيت. وتشير الأرقام بان هناك تناميا لافتا لحجم الاستثمار الاجنبي بشقيه المباشر والغير مباشر، مدعوما بسياسات حكومية مستنيرة وتشريعات وحوافز اقتصادية بأفضل المعايير والممارسات العالمية. كذلك يعزي تدفق الاستثمارات الاجنبية في سلطنة عمان الى مكانة السلطنة المرموقة، اقليميا، ودوليا، والعلاقات الخارجية الطيبة مع جميع دول العالم والسمعة التي تحتلها السلطنة كنقطة التقاء بين أطراف الصراعات الدولية وموضع ثقة من هذه الدول، مما يجعل منها بيئة جاذبه للاستثمار وكذلك لما تتمتع به السلطنة من موقع استراتيجي على المحيط الهندي وطرق التجارة العالمية، وقربها من الأسواق العالمية الكبيرة، وفي

الوقت التي تتطلع فيه سلطنة عمان بثقتها الى المستقبل فإنها تعمل بجهود متواصلة من اجل تطوير وتنويع موارد ومصادر تنمية الاقتصاد الوطني.

لذلك ومن اجل توسيع رقعة الاستثمارات في سلطنة عمان على نحو يتكامل مع الاستثمارات المحلية ويساهم في تنميتها وذلك في إطار علاقات التعاون الاقليمية والدولية الثنائية ومتعددة الاطراف وقعت السلطنة خلال الاعوام الماضية على مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وذلك فيما يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني.

سوف نبحث في هذا الجزء من البحث الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان خلال السنوات المنصرمة من حيث حجم هذا الاستثمار وأهم الدول المستثمرة وأيضا المجالات المستثمر فيها، وذلك كالاتي:

أولا: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في سلطنة عمان، وهو ما يؤكد عمل السلطنة الدؤوب والمستمر على تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والرسمين البيانين التاليين (الشكل رقم ١، الشكل رقم ٢) [٥٣] يوضحان نصيب السلطنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الواردة للسلطنة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣م الى عام ٢٠٢٢م.

الشكل رقم١: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

(٥٣) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

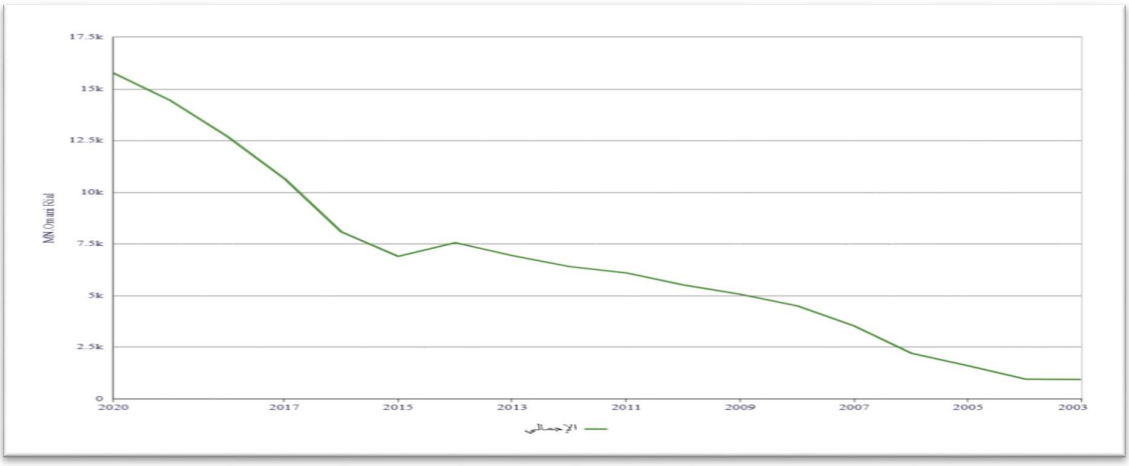

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

الشكل رقم٢: تدفقـــــات الاستثمار الأجنبي المباشـــر في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

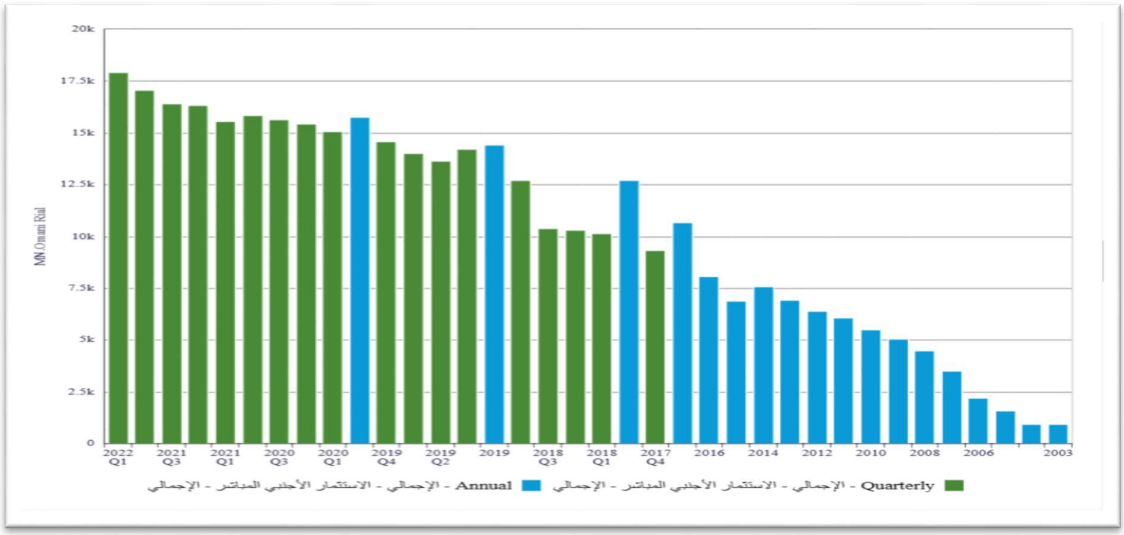

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

يتضح من الشكلين البيانين أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور مستمر حيث ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة بصورة لافته، حيث كانت في عام ٢٠٠٣م اقل من مليار ريال عماني (٩٢٩مليون ريال عماني) ووصلت الى ما يربو من ١٨ مليار (١٧,٩٣٨مليون ريال عماني) وبما يعادل (٤٦,٦٦مليار دولار) في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م.

تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي ١٨ ضعفاً خلال ١٩ عام؛ وهذا مؤشر جيد في إتجاة مؤشر الاستثمار للأعلى بالرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بالاقتصاد العماني والاقتصاد العالمي بشكل عام كأزمة عام ٢٠٠٨م وأزمة كورونا في أعوام ٢٠٢٠و٢٠٢١م، ففي عام ٢٠٢٠ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة بين المناطق النامية، حيث بلغت -٤٥% في أمريكا اللاتينية، و-١٦% في افريقيا، وفي المقابل زادت التدفقات الى آسيا بنسبة ٤%، لتستأثر المنطقة بنصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ٢٠٢٠م[٥٤].

لقد شهدت السلطنة في مطلع القرن الواحد والعشرين تحولات هامة في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية بعد انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠م[٥٥]، وقد تعددت عوائد انضمام السلطنة الى منظمة التجارة العالمية منها العمل على إجراء إصلاحات هيكلية، وتحديث القوانين والانظمة، والمساهمة في فتح السوق لمنتجات من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، والانضمام الى اتفاقيات مكافحة الممارسات التجارية الضارة[٥٦]، وفي عام ٢٠٠٢م تم إصدار قانون المناطق الحرة والذي سهل الطريق لإنشاء المناطق الحرة في السلطنة (المنطقة الحرة بصلالة ٢٠٠٦- المنطقة الحرة بصحار ٢٠١٠) واستقبلت هذه المناطق استثمارات اجنبية ضخمه، وتوالت القوانين المنظمة للاستثمار والمتعلقة به في التطوير والتحديث، ففي عام ٢٠٠٣م تم التصديق على قانـــــون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة الى صدور قانون ضريبة الدخل في عام ٢٠٠٩ والذي جاء بإعفاءات ضريبية سخية للعديد من الأنشطة، وفي عام ٢٠١٩ صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي وما يحمله من ضمانات وحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر القادم الى السلطنة.

([54]) World Investment Report 2021, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva 2021.

([٥٥]) الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢ بالتصديق على بروتكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

([٥٦]) مقال بجريدة الوطن العمانية بعنوان" منظمة التجارة العالمية تشيد بجهود السلطنة في تعزيز التجارة الدولية" ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.

الفرع الثاني

قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن هيكل القطاع الاستثماري في سلطنة عمان تنوع بين قطاعات مختلفة ومتعددة، إلا أن قطاع النفط والغاز أستحوذ على نصيب الأسد والرسم البياني في (الشكل رقم ٣) يوضح ذلك بالتفصيل :[٥٧]

الشكل رقم ٣: حصص توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر

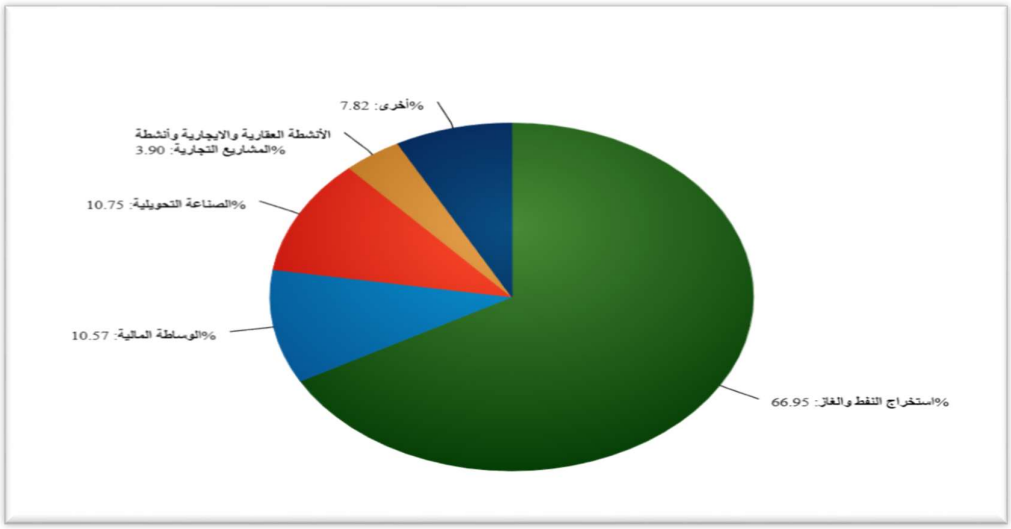

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

(٥٧) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

يتضح من الشكل أعلاه بان نشاط استخراج النفط والغاز يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حيث يشكل ما نسبته (٦٦,٩٥%)، يليه قطاع الصناعة التحويلية بنسبه (١٠,٧٥%)، ومن ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة (١٠,٥٧%)، وبعد ذلك قطاع الأنشطة العقارية وانشطة المشاريع التجارية بنسبة مئوية تصل الى (٣,٩٠%) من إجمالي المبالغ الأجنبية المستثمرة في السلطنة.

استحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ١١ ملياراً و١٣٣ مليوناً و٨٠٠ ألف ريال عماني خلال عام ٢٠٢١م محققًا نمواً بنسبة ١٠,٥ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠م، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية في حجم الاستثمارات بقيمة بلغت ملياراً و٥١٢ مليون ريال عماني مسجلًا انخفاضاً بنحو ٤,٥ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٠م [٥٨].

الواضح من هذه الأرقام والاحصائيات أن الاستثمار في مجال تنقيب واستخراج النفط والغاز في السلطنة يعد النشاط الأول من حيث اجتذاب رأس المال الأجنبي وهذا طبيعي؛ نظراً لأهمية هذا القطاع للاقتصاد العماني ولهيمنة وسيطرة هذا القطاع من ناحية تكوين قيمة القطاعات غير النفطية بالإضافة الى أن عائداته هي الممول الرئيسي للتنمية [٥٩]، حيث تشكل الأنشطة النفطية ما نسبته ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة في عام ٢٠٢٠م [٦٠].

كما أن قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الواعدة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث حازت ما نسبته (١٠,٧٥%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للسلطنة في عام ٢٠٢٠، حيث أشارت وزارة الاقتصاد بانها اتجهت للصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، الذي يحقق القيمة المضافة المحلية، خصوصا في مجال الصناعات الدوائية والمنتجات والمستلزمات الطبية وتجهيزات المستشفيات والخدمات الصحية، ومن بين المشروعات الصناعية التي بدأت عجلتها في الدوران ويعول عليها الكثير في تقديم المساهمة للإنتاج المحلي الإجمالي مشروع لوى للبلاستيك الذي

---

(٥٨) مقال الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان يواصل الارتفاع، موقع أثير، متاح على الرابط الالكتروني، https://www.atheer.om ، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/١/١٦م.

(٥٩) مقال للكاتب: مسلم سعيد مسن "الاستثمار الأجنبي المباشر.. والنظرة التكاملية له، جريدة الرؤية، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: https://alroya.om ، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/١/١٦م.

(٦٠) وزارة الاقتصاد وترويج الاستثمار.

بلغت تكلفته ٢,٧ مليار ريال عُماني وأنشئ في ميناء صحار الصناعي، و مصنع إنتاج عجلات "رنجات" الألمنيوم للسيارات في مدينة صحار الصناعية، بالإضافة لمصنع الدقم هونج تونج للأنابيب أحد المصانع الاستثمارية المهمة في المدينة الصناعية الصينية – العمانية بالدقم، كما أن المدن الصناعية في ولايات سلطنة عمان استطاعت توطين العديد من الصناعات التي سوف تسهم برفع الناتج المحلي الإجمالي لتصل عدد المشروعات في المدن الصناعية في سلطنة عمان أكثر من ١٨٢٠ مشروعا تتنوع في المواد الكيميائية، والكهربائية، والعديد من الصناعات البلاستيكية والخشبية وكوابل الألياف البصرية، والصناعات الزجاجية على مساحة تقدّر بحوالي ١٢١ مليونا و٩١١ ألف متر مربع [٦١].

الفرع الثالث

الدول القادم منها الاستثمار

عرفت عُمان منذ أقدم العصور بريادتها البحرية وصلاتها التاريخية الكبيرة مع الحضارات القديمة للتبادل الثقافي والنشاط الاقتصادي، عبر تاريخهم الحضاري الإنساني انفتح العُمانيون على الآخر، واعتبروا أن قيم الحوار في الحوار والتفاهم مع الآخر ضرورة إنسانية يجب انتهاجها واعتبارها صيغة حضارية للتفاعل والتعاون والتواصل مع الحضارات والأمم الأخرى، بهدف إيجاد الطرق والوسائل لبناء حضاري وتبادل تجاري بناءً على المشتركات الإنسانية والرغبة الصادقة في إثراء الخبرات المتبادلة من العبر والاستفادة منها، وفي إقامة علاقة متكافئة ندية. ومن هذه المنطلقات اهتم العمانيون بمسألة الانفتاح على الآخر والتفاهم والتعاون معه، مع الاحتفاظ بالخصوصيات والهويات الذاتية والاعتزاز بها، مما أسهم في توفير مناخ ملائم للتبادل النافع في مجال الاقتصاد والثقافة والمعارف الإنسانية الأخرى [٦٢].

لقد قدمت رؤوس الأموال الأجنبية الى السلطنة من عدة دول صديقة وشريكة ويأتي في مقدمة هذه الدول المملكة المتحدة نظراً للعلاقة التاريخية مع السلطنة، حيث تعتبر المملكة المتحدة أكبر شريك استثماري لسلطنة عُمان؛ حيث توسعت هذه الشراكة في السنوات القليلة الماضية لتشمل قطاعات عدة أبرزها النفط والغاز والتكنولوجيا والبنية الأساسية والتعليم، وتأتي المملكة المتحدة في صدارة الاستثمار

---

(٦١) تقرير– نوح بن ياسر المعمري، "مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة"، جريدة عمان، بتاريخ ٩أبريل ٢٠٢٢م.
(٦٢) مقال "عمان والتواصل الحضاري مع الأمم والشعوب الأخرى"، مجلة نزوى، وزارة الاعلام العمانية، مارس ٢٠١١م.

الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان[٦٣]، ومن ثم تأتي الولايات المتحدة الامريكية كثاني أكبر شريك استثماري للسلطنة حيث أن التجارة بين السلطنة والولايات المتحدة تخضع لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في عام ٢٠٠٩ [٦٤].

يوضح (الشكل رقم ٤) الدول المستثمرة في السلطنة ونسب استثماراتها من المجموع الكلي لرأس المال الأجنبي المباشر المستثمر في السلطنة [٦٥].

الشكل رقم ٤: الدول القادم منها الاستثمار

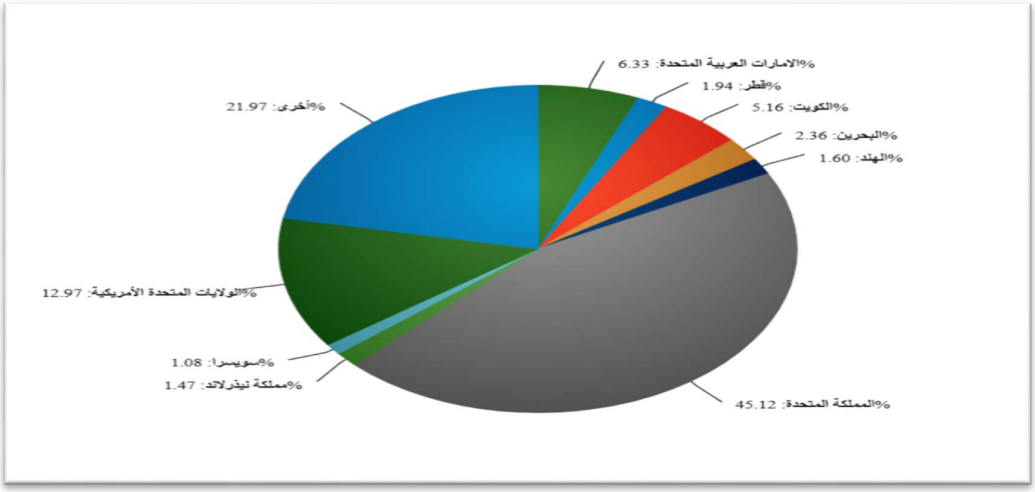

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

يتضح من الشكل رقم ٤ أعلاه بأن الحصة الأكبر كانت للملكة المتحدة وبنسبة (٤٥%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، تلتها الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (١٣%)، ومن ثم دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة (٦,٣٣%)، وبعدها دولة الكويت بنسبة (٥,١٦%) زمن ثم تأتي دولة قطر والبحرين ومملكة نيذرلاند والهند وسويسرا وبقية الدول الاخرى.

---

(٦٣) مقال بعنوان "منتدى الاستثمار العماني البريطاني يستعرض الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة"، جريدة الوطن، تاريخ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢م.

(٦٤) الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٩ بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية.

(٦٥) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

وتشير الأرقام أن المملكة المتحدة احتلت المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الثاني لعام ٢٠٢١م بنحو ٨ مليارات و٢٩١ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني مرتفعًا من ٧ مليارات و٥١٧ مليون ريال عُماني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٠م، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية بنحو مليار و٩٩١ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُماني مرتفعا من مليار و٧٩٤ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُماني، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فجاءت في المرتبة الثالثة بما قيمته مليار و٢١٧ مليونًا و٩٠٠ ألف ريال عُماني مرتفعًا من مليار و٢٠٧ ملايين ريال عُماني [٦٦].

الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعنى به انتقال رؤوس الأموال الى خارج موطنها الأصلي للقيام بعمليات انتاجها في الخارج ويتولى فيها الأجنبي إدارة هذه الاستثمارات، وبهذا يفرق عن الاستثمار الأجنبي الغير مباشر والذي يعني انتقال الأموال الى الخارج دون أن ترافق ذلك الاحقية في الإدارة والسيطرة، وبعد ذلك بيننا سمات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث العلاقة طويلة الأمد ووجود نشاط يمارسه الأجنبي خارج بلده وكذلك السيطرة والنفوذ اللذان يتمتع بهما الأجنبي في إدارة استثماراته، ثم بيننا مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي رأس المال السهمي، والارباح المعاد استثمارها، وكذلك مبالغ القروض داخل المؤسسة، وبعد ذلك رأينا الأهمية العظمى لهذه الاستثمارات للدول المستقبلة لها من حيث تمويل التنمية الاقتصادية بتوفير رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا وزيادة الاعمال وبالتالي تشغيل القوى العاملة الوطنية؛ ولذلك نرى التنافس الحميم بين الدول جميعها المتقدمة منها والنامية في سبيل جذب هذه الاستثمارات والاستفادة بقدر الإمكان من رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم عرجنا على أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تختلف حسب وجهة التقسيم والتي تم تقسيمها من ناحية الغرض من الاستثمار أو شكل الاستثمار أو أطرافه أو غير ذلك.

في الجزء الثاني من هذا البحث تناولنا عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان وبدأنا بعوامل ومحددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة من حيث

---

(٦٦) مقال: الاستثمار الأجنبي يواصل الارتفاع، موقع أثير، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.atheer.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/١/١٨م.

الاستقرار السياسي والأمني، والاستقرار الاقتصادي والتطور التشريعي وكذلك البنية التحتية المتميزة في السلطنة، بالإضافة الى وجود العديد من المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية منتشرة في ربوع السلطنة، بالإضافة الى ما قامت به الجهات المختصة من جهود في سبيل تذليل العقبات الإدارية وتسهيل الإجراءات امام المستثمرين، وبعدها تناولنا حجم الاستمارات الاجنبية المباشرة في السلطنة من حيث قيمة هذه الاستثمارات ومجالاته والدول والقادم منها، وقد توصل الباحث لعدد من النتائج وقدم بعض التوصيات وهي كالتالي:

أولا: النتائج:

١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر التمويل المهمة خاصةً في البلدان النامية، وإن هذه البلدان في سباق من اجل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لسد النقص في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتمويل المشروعات في هذه الدول.
٢. يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالخـــبرات التكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية ويتميز بالقدرات التسويقية الهائلة.
٣. الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بعدة أشكال تختلف حسب الغرض من الاستثمار أو شكل الاستثمار أو أطرافه أو غير ذلك.
٤. الاهتمام الكبير للشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بدافع تعظيم عوائدها المالية وتخفيض المخاطر.
٥. انتقال الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وتشكل هذه العوامل في مجملها ما يسمى بمناخ الاستثمار.
٦. بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة مع اكتشافات النفط واستخراجه مع بزوغ عصر النهضة المباركة للسلطنة في عام ١٩٧٠م.

٧. تمتلك السلطنة العديد من المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كالموقع الجغرافي على بحار ومحيطات مفتوحة وقربها من خطوط التجارة البحرية العالمية والاستقرار السياسي والأمني وكذلك معدلات النمو الاقتصادي الجيدة.
٨. تلعب القوانين والسياسات الخاصة المتعلقة بالاستثمار وما تحمله من ضمانات ومزايا دوراً مهما في كسب ثقة المستثمرين وتشجيعهم في توجيه استثماراتهم الى بلد دون آخر.
٩. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في تزايد بنسب مقبولة، ولكن ليس حسب ما تطمح له الخطط التنموية في السلطنة.
١٠. تتركز مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في قطاع استخراج النفط والغاز مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.
١١. تسعى السلطنة الى تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، ولكنها لم تصل الى ما تصبو اليه رغم الاعفاءات الضريبية التي تقدم للمستثمرين في هذا القطاع.

ثانياً: التوصيات:

١. نوصي بتوفير المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر بالعمل على تحسين السياسات والقوانين وتهيئة العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي تكون البيئة التي تكسب ثقة المستثمر.
٢. نوصي بإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية وعدم الاعتماد على السياسة الضريبية وحدها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٣. ننصح باستخدام الخارطة الاستثمارية التفاعلية، كواجهة تسويقية أمام المستثمر الأجنبي، والتي تحتوي على كل التفاصيل: كالحوافز، المواقع، المساحات، التراخيص، المدد القانونية، الجهات المشرفة.
٤. نوصي بوضع سياسة استثمارية تكاملية مع دول الإقليم وتحديد القطاعات والمشروعات والميزات التكاملية بين هذه البلدان.
٥. نوصي بتفعيل القطاعات غير النفطية، بزيادة الحوافز الضريبية واعتماد خطط تسويقية لزيادة جاذبية تلك القطاعات، وتخفيض حصة الاستثمار الحكومي لصالح المستثمر الأجنبي في تلك القطاعات.

٦. نوصي بالتركيز على الاستدامة بمعناها الواسع؛ بالحفاظ على وتيرة الإجراءات والتسهيلات والتقليل من تقلبات الرسوم والضرائب، وتجنب الاتجاه صعودا في معدلاتها.
٧. نوصي بتوفير البيئة الإدارية الملائمة، والبعد عن البيروقراطية، وتسهيل إجراءات الموافقات ومنح التراخيص، ودفع عملية التحول الالكتروني لجميع المعاملات الخاصة بالاستثمار.
٨. نوصي بتعميق أثر الاستثمار ودرجة انتشاره وتعظيم حجم الاستفادة منه بالتركيز على الاستثمارات الجالبة للتكنولوجيا والتقنية الحديثة.

قائمة المراجع

الكتب:

١. أ. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج نماذج نظرية وأسئلة تطبيقية، منشورات دار الأديب.
٢. أمير نوف، ترجمة علي محمد تقني الحسين، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧.
٣. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٤. د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧م.
٥. د. إمام محمد سعد، " للبترو دولار والاستثمار الأجنبي– دراسة تحليله– تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

٦. د. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر ٢٠٠٧.

٧. د. رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

٨. د. شريف عبد الواحد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الأستثمار الأجنبي المباشر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة٢٠١٧م.

٩. د. شعبان رأفت، التشريعات الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، كلية الحقوق، سنة٢٠٠٧م.

١٠. د. صفوت عبد السلام عوض، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م.

١١. د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعه٣، ١٩٩١م.

١٢. د. ماجدة أحمد شلبي، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري– بحث مقدم لمؤتمر قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية في دولة الامارات العربية، كلية الحقوق، جامعة الامارات، أبريل ٢٠١٠م.

١٣. د. مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية – دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٨م.

١٤. د. همام نزار عبيد، إدارة الاعمال الدولية، جامعة دمشق، المعهد العالي للتنمية الإدارية، ٢٠١٨م.

١٥. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي –نظرة عامة حول بعض القضايا–، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

١٦. عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، الجمهورية اليمنية، بدون تاريخ نشر.

١٧. كمال بكري، الاقتصاد الدولي– التجارة الخارجية والتمويل–، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

١٨. موسى سعيد المطر، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

الرسائل العلمية:

١. أ. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب–، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

٢. د. حارب سعيد الهنائي، "الانعكاسات التنموية لتقلب أسعار النفط على الاقتصاد العماني"، رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠.

٣. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢ –٢٠١٣.

٤. فيصل بن علي الذهلي، منظمة التجارة العالمية وتدفق الاستثمار الأجنبي– مع دراسة لحالة سلطنة عمان–، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، ٢٠١٨م.

٥. ماجد بن مسلم المعشني، العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة ظفار، ٢٠١٦م.

المجلات والدوريات:

١. أ. سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية، حوليات جامعة الجزائر١، العدد٣٢، الجزء الثالث، ٢٠١٨م.

٢. أحمد علي الصبحي، جريدة عمان، السلطنة: الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ١٤ يوليو٢٠١٨م.

٣. النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للاحصاء، سلطنة عمان، يوليو ٢٠٢٢.

٤. تقرير– نوح بن ياسر المعمري، "مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة"، جريدة عمان، بتاريخ ٩أبريل ٢٠٢٢م.

٥. د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٧م.

٦. د. حربي موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٧م، ص ٧٤.

٧. د. علي عماد محمد زاهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر، ٢٠٢٠/٨/٥م.
٨. د. معتز محمد أحمد حسين، تنظيم الاستثمار الأجنبي المستدام بين الفرص والتحديات في عصر أزمة "كوفيد –١٩"، مقال في مجلة افاق اقتصادية معاصرة، العدد ٤، سنه ٢٠٢١م.
٩. صلاح مفتاح ودلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٢٠٠٨، العدد ٤٣.
١٠. عبد الحميد أو نيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦.
١١. عمر المحرزي، مجلة الدقم الاقتصادية (ملحق المناطق)، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٢١.
١٢. م. هاشم طاهر ال إبراهيم، مجلة الدقم الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٧، أبريل ٢٠٢٢.
١٣. مجلة المعرفة، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، نوفمبر ٢٠٢٢م.
١٤. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٣،٤٤، ٢٠٠٨م.
١٥. مقال "عمان والتواصل الحضاري مع الأمم والشعوب الأخرى"، مجلة نزوى، وزارة الاعلام العمانية، مارس ٢٠١١م.
١٦. مقال بجريدة الوطن العمانية بعنوان" منظمة التجارة العالمية تشيد بجهود السلطنة في تعزيز التجارة الدولية" ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.
١٧. مقال بعنوان "منتدى الاستثمار العماني البريطاني يستعرض الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة"، جريدة الوطن، تاريخ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢م.
١٨. مقال في مجلة الدقم الاقتصادية، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، العدد ٢٢، يناير ٢٠٢١.
١٩. مقال للكاتب: مسلم سعيد مسن "الاستثمار الأجنبي المباشر.. والنظرة التكاملية له، جريدة الرؤية، بتاريخ ٤ يوليو٢٠٢١.

٢٠. مقال وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قيس اليوسف لـــجريدة «عمان»: الاستثمار في السلطنة يدخل مرحلـــــــــــة جديدة مع تحسين بيئة الأعمال وتطوير منظومة الإجراءات، ١٩ أبريل ٢٠٢١م.
٢١. منور أبو سرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد٢، ٢٠٠٣.
٢٢. نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، (يناير–مارس) سنة ٢٠١٣م.

المواقع الالكترونية:

١. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، متاح على الرابط: منافذ(ncsi.gov.om).
٢. البوابة الإعلامية لسلطنة عمان، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.omaninfo.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١١/١٢م.
٣. بوابة استثمر بسهولة (المحطة الواحدة)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.business.gov.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٩م.
٤. جريدة الرؤية، متاح على الموقع الالكتروني: https://alroya.om ، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١١/١٥م.
٥. موقع تويتر، مطارات عمان، @OmanAirports، تاريخ الاطلاع:٢٠٢٢/١١/٢م.
٦. موقع أثير، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.atheer.om تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/١/١٨م.
٧. وزارة الاقتصاد وترويج الاستثمار، متاح على الرابط: https://www.economy.gov.om .

المصادر الأجنبية:

1. AJeanneret, "Does Exchange Rate Volatility Really depress foreign direct investment in OECD Countries?", Working Paper, September, 2005.

2. Alexander Protsenko, " Vertical and Horizontal Foreign Direct Investments in Transition Countries", Thesis P,H.D, Munich University, 2003.
3. Alina Kudina and Malgorzata Jakubiak, " The Motive and Impediment to FDI the CIS", Global Forum on International Investment, OECD 2008.
4. Caves, " Exchange Rate Movement and Foreign Direct Investment and in the United States ", Harvard in statute of economic Research, Discuss Paper, series No, 1383, May, 1988.
5. Fayza Ali and Rozman Yusaff, A critical Review of multinational companies and strategies, journey of business and management, vol.3, issue5, sep 2012.
6. Hermes N and Lensink R, Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic growth, The Journal of Development Studies, Vol 40, No 1 October 2003.
7. HUSSIEN ALASRAG, foreign direct investment development policies in the Arab countries, Munich personal repec archive, 2005.
8. J. Rebert Carbauph: international economic, USA, 2000.
9. Jegathesan.J, “Foreign Direct Investment in Developing Countries”, in Liuksila Claire, External Assistance and Policies for Growth in Africa, Paper presented at a seminar Held in Paris, IMF and Ministry of finance of Japan, Washington, February 13-14, 2006.
10. Moosa I.A, Foreign Direct Investment, theory, evidence and practice Antony row it'd, Great Britain,2002.
11. OECD, "Glossary of Foreign Direct Investment Terms and Definition", France, 2004.
12. OECD," OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment ", Third Edition, Paris.
13. Padme mellompally and karl p.: Foreign direct investment in developing countries, in finance and development, march, 1999.
14. Unctad: World investment report 2004, the shift toward services, Geneva and New York, 2004.
15. United nations conference on trade and development (UNCTAD), FDI down turn in 2001 touches almost all regions, TAD/INF/PR36, New York,2001.
16. Vernon R, international investment and international trade in the product cycle, quarterly of journal of economics, n 80, 1996.
17. W. L Charles: Hill global business graw hill, London, 2000.
18. World Bank Report, " Annual world conference on Development Economic, Growth and Integration", 2006.
19. World Investment Report 2021, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva 2021.

القوانين:

١. الجريدة الرسمية، النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١.
٢. الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم٢٠١٩/٥٠م بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي.
٣. الجريدة الرسمية، المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢ بالتصديق على بروتكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية.
٤. الجريدة الرسمية، مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٩ بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية.

فهرس المحتويات:

مقدمة ٢

المطلب الأول: مفهوم واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
وأشكاله.....٥

الفرع الأول: مفهوم واهمية الاستثمار الأجنبي
المباشر.....٧

الفرع الثاني: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....١٢

المطلب الثاني: عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.....١٩

الفرع الأول: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.....٢٠

الفرع الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان..... ٢٧

الخاتمة.....٣٥

قائمة

المراجع.....٣٨